إسهامات عبد الرحمان رشيق في مقاربة الحركات الاجتماعية بالمغرب

Contributions of Abdel Rahman Rachik in the Approach to Social Movements in Morocco

د. حسناء بيشرادن: دكتوره في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب.

Dr. Hasnaa Bicharden: PhD in Public Law and Political Science, Hassan II University, Casablanca, Morocco.

Email: bichradenhasna@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i1.1335

تاريخ الاستلام:	2024-10-29	تاريخ القبول:	2024-11-25	تاريخ النشر	2025-01-01

الملخص:

تناولت هذه الورقة إسهامات عبد الرحمان رشيق في التأسيس لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية بالمغرب، من خلال إنتاجاته البحثية حول هذا الموضوع، وما قدمه من توظيفات مختلفة لاعتماده على مقاربات كيفية وكمية استطاع من خلالها تتبع مسار الحركات الاحتجاجية بالمغرب عبر مراحل مختلفة تميزت بالانتقال من التمرد إلى التظاهر ارتباطا بعلاقة الدولة بالمجتمع وما يطبعها، وتأثيرها وتأثرها على الأشكال الاحتجاجية بنية واستراتيجية وتنظيميا، ارتباطا بتطورات المجتمع المغربي. وتتميز أبحاث عبد الرحمان رشيق بتتبعه لمسار الحركات الاحتجاجية بالمغرب، ومواكبته للموضوع، وفق تحولاته وتطوراته على جوانب مختلفة تمكن من خلالها على رسم ملامح هذا الموضوع، بمزاوجته بين المقاربة الكيفية والكمية أي بين النظرية والممارسة.

الكلمات المفتاحية: التمرد، التظاهر، الحركات الاحتجاجية، العقلانية، اللاعقلانية، السياسات العمرانية، المدينة، السلطة، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، عبد الرحمان رشيق.

Abstract:

This paper examined the contributions of Abdrahman Rashik to the establishment of the sociology of social movements in Morocco, through his research productions on this topic, and the various uses he made due to his reliance on qualitative and quantitative approaches, in which he was able to trace the course of the protest movements in Morocco in different stages, which were characterized by the transition from rebellion to protest linked to the state's relationship with society, and its impact and influence on protest forms, especially with regard to structure, strategy, and organization, and in connection with developments in Moroccan society. Abdrahman Rachik's research is characterized by his tracking to the course of the protest movements in Morocco, according to the transformations and developments in different aspects. This enabled him to draw the features of this subject by combining the qualitative and quantitative approach, and between theory and practice.

Keywords: rebellion, protest, protest movements, rationality, irrationality, urban policies, the city, power, sociology of social movements, Abdrahman Rashik.

المقدمة:

بعد التراكم الكبير لكتابات وأعمال عبد الرحمان رشيق في موضوع الحركات الاجتماعية بالمغرب، في سياقين منفصلين، يمكن تحديدها في ما قبل الربيع العربي وما بعده، حققت هذه الكتابات مشروعا فكريا وبحثيا أسس للموضوع بعمق، نظرا لما قدمه من معطيات كيفية وكمية، ومعالجة إشكالات عميقة ارتبطت بالفرد والمجتمع والدولة والسلطة والفضاء العمومي، مما أسهم في تأسيس وتأصيل سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية بالمغرب، وتعتبر دراسات وكتابات عبد الرحمان رشيق من ضمن أهم الكتابات التي استطاعت تناول الحركات الاجتماعية بالمغرب بتوظيف توصيفات من الخارج والداخل، وفق مقاربة تفكيكية أماطت اللثام عن الموضوع في جوانب عدة، انطلقت من العام إلى الخاص، ومن الماكرو إلى الميكرو، بدراسة العلاقة بين المجتمع والدولة، وما يطبعها ويضفي عليها من تحولات وتغيرات في فترات زمنية معينة، نظرا للبعد العلائقي لحرية الاحتجاج بالمجتمع والسلطة والدولة، والتحول الذي تعرفه الأشكال الاحتجاجية في الفضاء العمومي.

وقد حظيت هذه الأعمال بتوظيف الباحث لمجموعة من الحقول العلمية إلى جانب سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، إضافة إلى اعتماد إطار نظري متنوع في تفسير وتحليل الحركات الاجتماعية بالمغرب، حسب ما أوضحته إصداراته، وإن المتتبع لكرونولوجيا كتابات ودراسات رشيق، سيلاحظ أنَّ الباحث سبر أغوار البحث في السياسات الحضرية في وقت عرف فيه المغرب تحولات مجالية عميقة، رافقتها انتفاضات واحتجاجات عنيفة عرفتها المدن الكبرى لعل أهمها الدار البيضاء، وهكذا يرتبط موضوع السياسات العمرانية بالحركات الاحتجاجية.

وكانت بداية انطلاق الباحث في تناول موضوع الحركات الاحتجاجية كموضوع مستقل ابتداء من سنة 1996 بعد حوار مع جريدة الاتحاد الاشتراكي المعنون ب "الدولة تتدخل بصفة استعجالية في المجال العمراني كلما كانت هناك أحداث دامية"[1]، وقد شكل هذا المقال الصحفي بداية تفكير الباحث في سبر أغوار الأفعال الجماعية بالمغرب، ووضع أسئلة كبرى عبارة عن منطلقات أساسية في فهم الظاهرة الاحتجاجية والثقافة الاحتجاجية في سياقات انتقالية، وذلك بعد الإرث النظري والمنهجي والذي راكمه الباحث في هذا المجال، وفق منطلقات مرجعية مختلفة تجمع بين السوسيولوجيا والجغرافيا الحضرية، كحقول معرفية غير منعزلة عن موضوع الحركات الاجتماعية والأفعال الجماعية.

وتعد هذه الكتابات تكاملية ذات علاقة ترابطية تشير إلى مشروع بحثي وفكري في موضوعي الأفعال الجماعية والفضاء العمومي، تضمنت مقاربات وحقول معرفية لا تنفصل عن علم الاجتماع

[1] رشيق، عبد الرحمان (1996): الدولة تتدخل بصفة استعجالية في المجال العمراني كلما كانت هناك أحداث دامية، حاوره الصحفي: عبد الرحيم اريري، في صحيفة الاتحاد الاشتراكي، 31 يوليوز.

السياسي، قدمت أساسا بحثيا حول سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية في المغرب كموضوع يستحق الملاحقة العلمية ويؤكد عن ضرورتها لارتباط هذا الموضوع بحركية المجتمع على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي يكرس لماهية علاقة المجتمع بالدولة من جهة، وعلاقة الفرد بالسلطة من جهة أخرى. ويطبع إسهامات رشيق في هذا الموضوع، تطورا ملحوظا بتتبع كرونولوجيات اهتماماته بالموضوع التي تميزت بالتطور والمواكبة. وقد أعد الباحث وألف مجموعة من الدراسات والكتابات في الموضوع، والتي تتوزع بين تقارير ومقالات ومؤلفات ودراسات وحوارات صحافية، كلها تصبو للتأسيس العلمي والفكري للموضوع.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على بعض المحاور الكبرى كمنطلقات أساسية لتأسيس الباحث لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، كمشروع فكري اتضحت بوادره وإرهاصاته في بناء الموضوع، وتتبع مساره وتطوراته وتحولاته بالمواكبة العلمية التي لقيت صداها في كتابات رشيق، هذه الكتابات التي تفتح المجال للمناقشة.

أولا: المدينة والسلطة في علاقة السياسة العمرانية بالحركات الاجتماعية عند رشيق

انكب عمل رشيق واهتماماته بالسياسات العمرانية، فأنجز أطروحتين في الموضوع معززة بإجراء أبحاث ميدانية اتخذت حالة الدار البيضاء نموذجا[1]، كأحد أهم الموضوعات التي فرضت نفسها في الحقل الأكاديمي بالمغرب بارتباطها بمجموعة من القضايا والظواهر الاجتماعية مثل: الهجرة، والجريمة، والعنف، والتحولات الأسرية، والتحولات الفردية. ولقد أثرت هذه المواضيع في علاقة المجتمع بالدولة والعكس صحيح، وذلك حسب فترات زمنية مختلفة مرتبطة بطبيعة النسق السياسي وما يتميز به من الانفتاح والانغلاق والصراع والسلمية، وفي هذا الصدد يقول بن أحمد حوكا: "يغطي مفهوم التمدين أبعادا معقدة داخل المجال الحضري تهم الديمغرافية والاقتصاد والعمران والاجتماع. لذلك تستحق المدينة أن تحمل لقب الظاهرة الاجتماعية الكلية بالمعنى الذي يقصده مارسيل موس

[1] الأطروحات التي أعدها عبد الرحمان رشيق:

_ Politique urbaine et espace périphérique à Casablanca Thèse d'Etat, Faculté des Lettre et des science humaines, Ain Chok–Casablanca, Université Hassan II, 1999.

_ Politique urbaine et espace bidonvillois au Maroc: le cas de Ben M'Sik à Casablanca: vers le dépassement de la crise urbaine périphérique. Sous dir. de Georges Mutin Thèse de 3' cycle en Géographie et aménagement urbain. Université de Lyon II (France), 1985.

بهذا المفهوم"[1]، لذا تعد المدينة منطلقا أساسيا للانتفاضات والاحتجاجات التي تأخذ أحيانا طابعا عنيفا.

واستطاع رشيق تحديد المفارقة التي تحكم الثقافة الاحتجاجية في سياقات مختلفة، بفضل انفتاحه في فترة زمنية مهمة على الميدان تزامنا مع اضطرابات وتوترات شهدتها علاقة الدولة بالمجتمع في فترة الثمانينات، وذلك بصعود انتفاضات كبرى بفعل سياسات التقويم الهيكلي التي أثرت بشكل سلبي على قطاعات أساسية حيث رفعت الدولة الدعم عنها، وفي نفس الوقت شهدت هذه الفترة تغييرات وتحولات ملحوظة مرتبطة بالهجرة القروية إلى المدن وما نتج عنها من أحياء هامشية، شكلت منطلق الأفعال الجماعية العنيفة. وهكذا فقد شكلت هذه المجالات نقطة بروز وصعود احتجاجات عنيفة، وتعد مجال اهتمام الفاعل الرسمي، ففي خطاب ملكي بمناسبة عيد الشباب، قال الملك الحسن الثاني: "فإذا لم تكن أحداث الدار البيضاء قد زعزعتني فإنها، وهذا من واجبي، جعلتني أحللها، وأرى أسبابها وأحاول أن أعرف الداعي لها. فلنبدأ بالأحياء التي وقع فيها ما وقع، فلا حي من تلك الأحياء هو حي أصيل (...) فأين وقع الشغب ومن هم مرتكبو الشغب؟ وقع الشغب في الأحياء التي ليست في الحقيقة أحياء، وقع الشغب في ذلك السكن الذي لا يليق (...) أن يعيش فيه أحد، ذلك السكن الذي نحن هم الذين تركوه يبنى، نحن الذين أغمضنا أعيننا يوم أقيمت البراكة الأولى والثانية والثالثة (...) فمن أين أتى أولئك الناس؟ أتوا من البادية"[2].

هناك تقاطع بين السياسات الحضرية والحركات الاجتماعية باعتبارها موضوعات يلازم بعضها البعض، فلا يمكن استحضار هذه السياسات دون تناول الانتفاضات الحضرية التي شهدتها المدن الكبرى بالمغرب أبرزها، الدار البيضاء، وبالأخص بعض المجالات الحضرية التي كانت بؤرة للانتفاض والاحتجاج ويتعلق الأمر بمنطقة ابن مسيك، وتدخل الدولة من خلال السياسات العمرانية على حصر هذه الأفعال الجماعية وهندسة مجال يسهل مراقبته والتحكم فيه لاحتواء التمردات والأفعال العنيفة. ويقول رشيق في هذا الصدد: "ننطلق من الفرضية التالية: في إطار نظام سياسي شمولي أو متسلط تكون طبيعة العلاقات الاجتماعية هشة وسطحية في الأحياء، لأن طبيعة النظام السياسي لا تسمح ببناء الجمعيات والحركات الاجتماعية. كما أن الشكل الإيكولوجي للمدينة الكبيرة يفرض علاقات اجتماعية محدودة بين أفراد غير متجانسين ولا يتعارفون فيما بينهم، بحيث لا يكون الفرد شفافا، وتنكشف حدود السر والكذب والأشياء المستورة. وتبعا لذلك، تتميز العلاقات الاجتماعية

[1] حوكا، بن أحمد (2017): الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي: العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، ص37.

[2] نقلا عن: خمليش، عزيز (2005): الانتفاضات الحضرية بالمغرب دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، ط1، إفريقيا الشرق، ص83.

المتبادلة بين الأفراد بعملية الحجب والكشف والتردد بين المستور والمكشوف. هكذا تفرض التمثلات الاجتماعية حدودا بين المجال الخاص والمجال العام"[1].

ترتبط هذه الموضوعات والإشكالات بالسياسات العمرانية التي لم تنفصل في علاقتها بالانتفاضات التي عرفتها بعض المدن الكبرى بالمغرب، ولاسيما مدينة الدار البيضاء التي عرفت تشكل أحياء هامشية تعد بؤرة للاحتجاجات والعنف والسخط والاحتقان بوتيرة مرتفعة، وقصد تدبيرها وتسهيل عملية المراقبة أحدثت الدولة سياسات عمرانية في هذه المجالات، لأن التمرد ارتبط بالمدينة التي تعد ضد نظام المجتمع، واستقر التمرد فيها في مجرى الثمانينات من القرن الماضي، بوصفه سجلا جديدا للاحتجاج الاجتماعي. فإلى غاية التسعينيات من القرن الماضي كان الاحتجاج يجري دائما وراء الجدران: في الثانوية، والكلية، والمعمل، وفي الإدارات، وفي المقاولات العمومية، واستقر فيما بعد، في مقرات النقابات، والأحزاب السياسية[2].

ولقد عمل الباحث على تتبع سيرورة السياسات العمرانية بالمغرب، لكونها تندرج ضمن التدابير الجديدة التي حاولت الدولة اعتمادها لامتصاص الاحتقان والتوتر والاحتجاجات والانتفاضات، وذلك بعد مجموعة من الأحداث التي وقعت في مدن كبرى، بوضع تدبير سياسي جديد للمجتمع الحضري، يخالف استعمال العنف الجسدي كوسيلة للقمع، بالاعتقال والترهيب والسجن وعزل العلماء والخطباء ومصادرة الجرائد، وبدأ باعتماد تدابير جديدة تتمثل في ضمان أحسن مراقبة للسكان، بفضل تهيئة أدوات التصميم العمراني، وبدأت الدولة في تطبيق سياسة مكثفة للسكن الاجتماعي للأحياء السكانية التي تعتبر بؤرا للانفجار العنيف، عملت تصاميم التهيئة العمرانية على شن حملة ضد هذه الأحياء بهدم مجموعة من المساكن للتقليص من الكثافة الديمغرافية التي بررت تدخل الدولة في الأحياء التي وقعت فيها أحداث التمرد[3].

وفي هذا الإطار يرى الباحث: "أن ما يميز هذه الفترة هو عدم وجود اتصال داخل المدينة بين السكان الأوروبيين والسكان الأصليين، فالمستعمر أصر على إقامة فوارق و"حدود" مجالية غير مرئية بين الفضاء السكني الخاص بالمغاربة والمدينة الرسمية التي كان يقطنها الأوروبيون"[4].

[1] رشيق، عبد الرحمان (2016): السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، مجلة عمران، العدد 5/18، ص 16.

[2] رشيق، عبد الرحمان (2014): الحركات الاحتجاجية من التمرد إلى التظاهر، ترجمة: الحسين سحبان، منتدى بدائل المغرب، ص18-19.

[3] المرجع نفسه، ص 19-20.

[4] رشيق، السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، ص12.

ويمكن الانطلاق هنا حسب قول أحمد الخطابي: "يربط الأفراد علاقات اجتماعية واتصالات، سواء من أجل التقارب الجسدي أم التقارب المجالي، ولا تتم هذه العملية عند زيمل إلا من خلال ثلاثة عوامل مميزة للحداثة: تقسيم العمل، والنقد، ثم المدينة الكبيرة Metropolis. وتمنح المدينة الكبيرة إمكانات متعددة للتباعد والتقارب المجالين؛ إنها مكان التكتلات اللامحدودة Indéfinité Collectivities والحشود التي تسمح بتنامي المسافات الاجتماعية وتصاعدها، بما هي علاقات اجتماعية قائمة على التباعد، أو المسافات الاجتماعية المبنية على التقارب المجالي، كنماذج من المكانية Spatiality"[1]. فالمدينة حسب عبد الإله بلقزيز "ليست نمط عيش أكثر تنظيما وعقلانية فحسب، وإنما هي فوق ذلك الإطار الاجتماعي الجديد لتوليد روابط التشابك في المصالح بما فيها مبدأ الاجتماع، ومن حيث هي عابرة للحدود التي ترسمها العائلة والجماعة الدموية، أي بنى القرابة والمجتمع الطبيعي"[2].

ثانيا: شروط مساهمة في تكوين الباحث، واهتمامه بالحركات الاجتماعية القروية

لقد ساهمت مجموعة من العوامل في تكوين فكر رشيق وانفتاحه على الأبحاث الميدانية الإمبريقية؛ مما له آثار على مساره الأكاديمي والبحثي، ولعل أبرز هذه العوامل، استفادته في وقت مبكر في مرافقة مجموعة من الباحثين السوسيولوجيين والأنثربولوجيين بالمغرب أثناء إجراء أبحاث ميدانية في بداية ثمانينيات القرن الماضي، هؤلاء الباحثون الذين ساهموا في عملية تأسيس السوسيولوجيا المغربية عموما والسوسيولوجيا القروية خصوصا، أمثال بول باسكون، وحسن رشيق ومحمد الطوزي[3]، مما مكنه من الاطلاع على الآليات وتقنيات الاشتغال في البحث الميداني.

وتمكن رشيق من تحقيق تراكم مرجعي في الحقول المعرفية ذات العلاقة بموضوع الحركات الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي، وانفتاحه على السوسيولوجيا القروية، مما جعل الباحث رغم اهتماماته بالجغرافية الحضرية، إلا أنه لم يغفل دراسة الجغرافية القروية في أبحاثه ودراساته حول الاحتجاجات بالمغرب، وفي هذا السياق خلوص الباحث إلى أن الاحتجاج في الوسط القروي يتسم بسمات أخرى أكثر ارتباطا بالتضامن الترابي، والانتماء إلى الجماعة أو العشيرة. وتدوم بعض النزاعات الاجتماعية في هذا الوسط زمنا طويلا، كتلك التي يعيشها، على سبيل المثال سكان واكليم، أو سكان إميضر، الواقعين في عمالة تنغير (الجنوب الشرقي)[4].

---

[1] الخطابي، أحمد (2021): نظرية المجال عند جورج زيمل المجال بوصفه شرطا قبليا للبناء وإعادة البناء الاحتماعي، مجلة عمران العدد 9/35، ص174.

[2] بلقزيز، عبد الإله (2013): الدولة والسلطة والشرعية، ط1، بيروت: منتدى المعارف، ص133.

[3] صرح عبد الرحمان رشيق أثناء إجراء ندوة له على أنه مر من هذه التجربة الميدانية التي استفاد منها.

[4] رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، ص7.

كما عمل أيضا على تفكيك واقع التعبئة في الوسط القروي، وتحديد الأسباب المساهمة في تنظيم الأفعال الجماعية، ولقد أشار إلى أن تعبئة الجماهير تدور في الوسط القروي حول مواضيع من بينها المطالب الترابية. حيث يقدم المحتجون أنفسهم بوصفهم أصحاب الحق في استغلال أراضيهم، والاستفادة من مواردهم الطبيعية. إن إحساس سكان بعض جهات المغرب العميق بإقصائهم من التنمية الجهوية التي انطلقت فيه، وصل إلى حد المطالبة بالاستفادة من الموارد الطبيعية التي تقع مصادرها في أرضهم (مثل معدن الزنك، والنحاس، والفضة، والحديد، والذهب، والغاسول، والثروات الساحلية والفلاحية...)[1]، وهكذا يطرح الاحتجاج القروي ملامح الإحساس بالإحباط والحرمان النسبي.

ثالثا: الحركات الاجتماعية من التمرد إلى التظاهر بملامح اللاعقلانية والعقلانية

حصر رشيق مصطلح الاحتجاج الاجتماعي في ثلاثة أنواع: الانتفاضة، والحركات الاجتماعية، والحركات الاجتماعية الجديدة. وفي هذا الإطار يقول: "سعت العلوم الاجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر لمحاولة فهم السلوك الاجتماعي وتفسيره، وقد دار النقاش حول عقلانية السلوك الجماعي أو لا عقلانيته. ونستطيع من خلال الأدبيات السوسيولوجية الكلاسيكية أن نميز، على وجه الإجمال، بين أطروحة اللاعقلاني المتمرد، والعقلاني المتظاهر، وهو الأمر الذي يعني المرور من مجتمع عنيف ومتوحش إلى مجتمع حداثي وسلمي"[2]، فشكلت بذلك هذه النقطة مكامن الفصل الذي قدمه رشيق بين فترتين زمنيتين تعتبر نقطة الانطلاق الفعلي للتأسيس لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية في ارتباطها بالسلطة والنظام السياسي والمجتمع فكرسها في سياقات متمثلة في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة إلى بداية التسعينيات، والمرحلة الثانية تتجلى في سنوات التسعينيات إلى الآن.

ويلاحظ أن أغلب كتابات رشيق ركزت على هذه السياقات، كتوطئة أساسية انطلق منها لإبراز التطور والتحول الذي عرفته الأشكال الاحتجاجية بالمغرب، والتي لها علاقة وطيدة بالدولة والمجتمع، حسب وضعيتها المختلفة التي تتمحور في فترة الصراع والعنف وفترة الانفتاح والسلمية.

وقد وقف الباحث على تحول وتطور الأشكال الاحتجاجية في الفضاء العمومي وعلاقتها بالدولة، ورصد كيف تحول الفضاء العمومي من فضاء للقمع إلى فضاء لممارسة حرية التظاهر أي كفضاء للمشاركة السياسية، كما عمل على رصد سياقين يكرسان لممارسة الأفعال الجماعية بالمغرب وارتباطهما بسيرورة تاريخية تحكمها ماهية العلاقة التي تجمع بين الدولة والمجتمع والعكس صحيح.

---

[1] المرجع نفسه، ص8.

[2] رشيق، عبد الرحمان (2018): الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية، مجلة عمران، العدد 7/26، ص160.

ولقد قدم رشيق تفصيلات مهمة، أعطت تصورات عامة عن مسار الحركات الاحتجاجية بالمغرب، وفصل بين التمرد والتظاهر كأفعال احتجاجية تكرس لسياقات كل واحدة ما يميزها من مفاهيم، حيث يتضح أن تحديد المفاهيم ليس مسألة ترف فكري، ذلك أن كل مفهوم يعبر عن وضع معين وأفكار محددة، وبالتالي فعملية التحليل أو التسمية تظل مرتبطة بالسياق العام الذي أنجبها وبالمقاصد التي حددت لها سلفا"[1].

في التمرد واللاعقلانية: مظاهر الصراع والعنف

ركزت أعمال رشيق حول الحركات الاجتماعية بالمغرب والأفعال الجماعية على تقديم مفاهيم أساسية كرسها ووظفها حسب سياقات زمنية مختلفة كل واحدة منها تطرح مفاهيم معينة، فشكلت الانتفاضة والتظاهر أهم المفاهيم التي وظفت بشكل كبير لدى الباحث في سياقات مختلفة، حيث وقف عند مرحلة ما بعد الاستقلال إلى حدود التسعينات وما يطبعها من أحداث ووقائع سياسية، تميزت بالمواجهة والعنف والعنف المضاد بين المجتمع والدولة، وشهدت هذه الفترة تراجعات ملحوظة في حقوق الإنسان والحريات العامة.

وهناك تمييز بين المفاهيم التي استعملها الباحث في إصداراته باللغة الفرنسية، وترجمتها إلى اللغة العربية، ثم توظيف الباحث لمفاهيم مغايرة باللغة العربية عن التي اعتمدها باللغة الفرنسية، ونقصد هنا التمرد، والانتفاضة، فنجد الانتفاضة موجودة في عنوان لدراسة أعدها سلفا بعنوان Les mouvements sociaux au Maroc: de l'émeute à la manifestation، غير أن ترجمته إلى اللغة العربية ستوظف التمرد مكان الانتفاضة، وأشار المترجم إلى أن توظيف التمرد كان نتيجة رغبة عبد الرحمان رشيق في استعماله، ولقد حرص هذا الأخير على استخدام التمرد باللغة العربية عوض مصطلح الانتفاضة، مبررا الأمر على أن الانتفاضة تستعمل كثيرا انتسابا إلى الانتفاضة الفلسطينية، كما وظفها القاموس الفرنسي وعرفها بذلك ويحاول في ندوات ولقاءات عدة، جعل التمرد مكان هذا المصطلح، وبرر هذا الأمر بما يعنيه هذا المصطلح في مجتمعات شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والذي له علاقة وطيدة بانتفاضات أطفال الحجارة بفلسطين[2]، في حين تم الحفاظ على ترجمة الانتفاضة في آخر كتاب مترجم للباحث[3]. وتتميز الانتفاضة إجمالا، بعنفها الجماعي وبعفويتها

[1] خمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب ...، مرجع سابق، ص 18.

[2] تمت الإشارة لهذا الأمر من طرف الباحث، كما ناقش عبد الرحمان رشيق بشكل عميق، وقدم مبررات اختياره استعمال التمرد عوض الانتفاضة بالعربية في مداخلة في جامعة صيفية من تنظيم مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية حول موضوع الحركات الاجتماعية بالمغرب أيام 18_19 مارس 2022 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

[3] رشيق، عبد الرحمان (2021): المجتمع ضد الدولة الحركات الاجتماعية واستراتيجية الشارع بالمغرب، ترجمة: عز الدين العلام، منشورات ملتقى الطرق.

وبسرعة زوالها. أما الحركة الاجتماعية فهي بناء منظم لصيرورة جماعية تهدف إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لفئة أو أكثر من فئات المجتمع[1]، وليست للانتفاضة مطالب وأهداف واضحة[2].

أما بالنسبة للتمرد، يعد من الناحية الاصطلاحية كمقابل لكلمة (révolte) الفرنسية، ويشير إلى تغير مفاجئ في المواقف، ناجم عن رفض للواقع أو له علاقة بالدفاع عن هوية أو وجود أو فقط كرد فعل ضد اعتداء[3]، وفي ذات السياق، وضع قاموس الحركات الاجتماعية تعريفا للانتفاضة والتمرد، غير مختلف عن التعاريف السابقة.

كما أن التمرد والانتفاضة يزكيان أهمية سيكولوجية الجماهير، وفي هذا الصدد يقول الان تورين: "تأتي أهمية سيكولوجية الجماهير التي شغلت العديد من المفكرين من لوبون إلى فرويد إلى رواد مدرسة فرانكفورت، واتخذت مكانا هاما في الفكر الاجتماعي للقرن العشرين والتي أعاد اكتشافها سيرج موسكوفيتش، مؤخرا. إذا ما عرفنا المجتمع الحديث بانحلال المراتبيات والقواعد فحسب، وإذا لم نر فيه إلا استهلاك ومنافسة فإننا بذلك نستحث تشكيل صورة مكملة وعاكسة في آن، تضع العقلانية الحياة الجماعية ولاسيما السياسية في مواجهة الانتصار الواضح للعلم والتقنية والإدارة. فمن برجسون وبوانكاريه إلى موسوليني وهتلر وكل من فكر في مجتمع الجماهير، من الفلسفة إلى السياسة ومن اليسار الاشتراكي إلى اليمين الفاشي، كانوا مشدوهين بهذا الاكتشاف لحياة جماعية تبدو قوانينها في تناقض مع قوانين الطبيعة"[4].

إن ما توصل إليه رشيق في تحليل التمرد ينطبق مع نظرية السلوك الجمعي، كأحد النماذج النظرية التي تفرض نفسها في تحليل الانتفاضات والتمرد، مما يتوافق مع التحليل الذي قدمه رشيق لظاهرة التمرد في المغرب، باستنتاجه لمجموعة من السمات الرئيسية لهذا السلوك الحضري الجديد المتمثلة في ما يلي[5]:

- التمرد رد فعل جماعي عفوي، أي أنه لا تنظمه ولا تقوده أي حركة اجتماعية أو سياسية.
- المتمرد من جنس الذكور، ويتميز بصغر سنه (بين 12 و15 سنة).

[1] رشيق، عبد الرحمان (2018): الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية، مجلة عمران، العدد 7/26 ص161.

[2] Rachik, Abderrahman (1995): «Ville et pouvoirs au Maroc», Editions Afrique-Orient Casablanca, p. 112.

[3] خمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب، مرجع سابق، ص17.

[4] تورين، ألان (1997): نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، لمجلس الأعلى للثقافة، ص 339-340.

[5] رشيق، الحركات الاجتماعية من التمرد إلى التظاهر، مرجع سابق، ص19.

- يرتبط انطلاق شرارة أعمال التمرد إلى أرضية ملائمة: في حاجة إلى جو متوتر داخل المدينة، الاكتظاظ المكاني للشرائح الاجتماعية غير المحظوظة، الكثافة السكانية، الغياب النسبي للدولة في المناطق الهامشية، غياب الجمعيات كقنوات مناسبة للتعبير عن السخط الاجتماعي بشكل سلمي.

التظاهر وملامح العقلانية في ممارسة الاحتجاج:

يلاحظ من خلال دراسات الأستاذ رشيق أن الأفعال الاحتجاجية بالمغرب عرفت دينامية واضحة تكرس لسيرورتها بانتقالها من التمرد إلى التظاهر، ولقد درس رشيق هذه المرحلة كفترة أساسية في مجتمع الحركات الاجتماعية بالمغرب، وقدم تفسيرات تؤكد على حدوث تغيير في علاقة الدولة بالمجتمع، وآثارها على انفتاح الفضاء العمومي واحتلاله من طرف المحتجين، وبروز حركات اجتماعية جديدة استفادت من العملية السياسية والفرص السياسية التي عرفتها فترة التسعينات من القرن الماضي، وما رافقها من تراجع من نسب الانتفاضات والتمردات، وتراجع وتيرة العنف والعنف المضاد. وذلك بفضل انفتاح النسق السياسي الذي له علاقة مباشرة بتحديد أشكال ممارسة حرية التظاهر، كفعل عقلاني منظم ومقنن يختلف عن أفعال احتجاجية ذات طابع التمرد. مما جاء نتيجة تطور المجتمع وتحولاته بحكم التغيير الذي عرفته علاقة الدولة بالمجتمع، وتبلور المجتمع الصناعي والديمقراطية الحديثة، تلك الديمقراطية المعرفة كنظام للضبط السلمي للنزاعات، انتقلت التمردات والهبات من سجل أنماط التعبير العادية عن الاحتجاج إلى سجل "الأحداث الاستثنائية"، التي تعني عند تصاعدها إخفاق أنماط الضبط التي تتسم بها مجتمعاتنا[1].

ولقد صاغ الباحث إذن هذه الفترة كفترة متميزة في تشكل إستراتيجية احتلال الفضاء العمومي، وأصبحت فيه علاقة المجتمع بالدولة يعمها نوع من الثقة، وتراجع منسوب الرعب السياسي، وتراجع العنف الجماعي[2]، بمحاولة الدولة طي صفحة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، وقد حضرت هذه المرحلة في مجموعة من الأدبيات والدراسات العلمية في مختلف الحقول المعرفية المتناولة للمغرب، إنها مرحلة انطلاقة مرتبطة بتوجه الدولة نحو العملية الديمقراطية. وظهرت في الفضاء العمومي حركات اجتماعية جديدة بمطالب مختلفة ومتنوعة يقودها فاعلون جدد، كالحركات الثقافية الأمازيغية والحركات النسائية وحركة المعطلين. ولقد حاول الباحث وضع قالب فكري يؤطر هذه المرحلة

[1] بيشو، سيسيل؛ فيليول، أوليفيه؛ ماتيو، ليليان (2017): قاموس الحركات الاجتماعية، ترجمة: عمر الشافعي، ط1، مبادرة الإصلاح العربي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ص109.

[2] للاستزادة: رشيق، عبد الرحمان: المجتمع ضد الدولة، الحركات الاجتماعية واستراتيجيات الشارع، ص 159.

بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات الدالة على هذا التحول، كما أصبح الاحتجاج يشكل سلطة لها القدرة على الضغط والمساءلة[1].

تركيبة الفاعلين وأشكال الاحتجاج:

ساهم عبد الرحمان رشيق في إثارة نقاش علمي حول الحركات الاجتماعية في المجتمع المغربي، ودرس مختلف نماذجها عبر مراحل وفترات تاريخية مختلفة الخصوصية والملامح، وقدم تحليلات لهذه الحركات في الوقت الذي عرف اختراقها لاحتلال الفضاء العمومي رغم وجود المقاومة المضادة، في حين شهد الفضاء العمومي المغربي تنوعا في الحركات الاجتماعية على مستوى الفاعلين وفضاءات الممارسة والأشكال الاحتجاجية، وتنامي الاحتجاج الجماعي كفعل، وذلك بفضل الانفتاح السياسي الذي عرفته مجموعة من الدول غير الديمقراطية، بعد سقوط جدار برلين، فأسهمت هذه المرحلة حسب رشيق، في تشكل أفعال احتجاجية منظمة في الفضاء العمومي بالمغرب، وتنوعت فضاءات الممارسة والفاعلين إلى ما يلي[2]:

- فضاءات الشغل التي عرفت إضرابات مفتوحة للعمال والموظفين، بتنظيم وقفات في مكان العمل.
- فضاءات الجامعة بتنظيم احتجاجات من طرف الطلاب.
- النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات وتنظيم الاحتجاجات.
- شكل الفضاء العمومي ابتداء من سنة 1995 فضاءً جديدا للاحتجاج الاجتماعي، باحتلال الشارع من طرف الحركات الاجتماعية الكلاسيكية والحركات الاجتماعية الجديدة.
- شبكة الإنترنت كفضاء افتراضي ساهم في إعداد روابط اجتماعية جديدة بين الأفراد.

وبرزت إلى السطح مجموعة من الفضاءات للممارسة الاحتجاجية، شكلت الملاعب أبرزها إذ أصبحت فضاء للتعبير عن السخط الاجتماعي والحرمان النسبي، وليست مجالات خاصة بالرياضة، فتحولت إلى مجالات تعبير عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية والسياسية، وتطرق رشيق لهذه الفضاءات، من خلال رصد مكانة الملاعب في ممارسة الفعل الاحتجاجي، وهذا ما يعبر عن إنماء الوعي الجماعي، والحس المشترك وبالأخص لدى فئات الشباب التي تعد عنصرا أساسيا في خريطة الحركات الاحتجاجية بالمغرب، إذا ما انطلقنا من متغير السن.

[1] زين الدين، الحبيب أستاتي (2017): الممارسة الاحتجاجية بالمغرب دينامية الصراع والتحول، مجلة عمران مجلد 5، عدد 19، ص158.

[2] Rachik, Abderrahmane (2010): Nouveaux mouvement sociaux et protestation au Maroc, Rapport financé par l'institut royal des études stratégique (IRES à Rabat), AVRIL, P18.

ومن ناحية أخرى، عرفت الأشكال الاحتجاجية تنوعا ملحوظا، يتخذ الاحتجاج الاجتماعي أشكالا متعددة بصورة متزايدة: مثل الإضراب، والمسيرة، والمظاهرة، والوقفة، واحتلال الأماكن والبلبلة أو التشويش، والتمرد، ونصب خيام، وتهديد بالرحيل الجماعي، وتشييع جنازة، أو الانتحار الجماعي، ومقاطعة أداء فواتير الماء والكهرباء[1].

حركة المعطلين بالمغرب ونظرية الاختيار العقلاني:

عرفت حركة المعطلين ظهورها في الفضاء العمومي في تسعينات القرن الماضي، نظرا لما شهدته هذه الفترة من تحولات مجتمعية، ساهمت في حدوث تغيير في الممارسة الاحتجاجية والأفعال الجماعية، التي انتقلت من التمرد إلى التظاهر، وتراجع العنف والعنف المضاد وانفتاح الفضاء العمومي، وحظيت هذه الحركة باهتمام واضح في كتابات رشيق، بعمله على تتبع هياكلها التنظيمية والتنسيقية، وفضاءات احتجاجها، وعلاقتها بالسلطة، ثم مآلاتها، ويعتبرها حركة اجتماعية منظمة.

ركز رشيق في دراسة هذه الحركة على نظرية الاختيار العقلاني، نظرا لمنطق الربح الذي يشكل حافزا في مشاركة الأفراد وانضمامهم إلى هذه الحركة، قصد تحقيق مطالبهم المرتبطة بتوفير فرص الشغل في القطاع العام، وانضم إلى هذه الحركة الحاصلين على الشواهد والمعطلين عن الشغل، ولقد تتبع رشيق هذه الحركة وكيفية تنظيمها والبنود المنظمة للفاعلين فيها[2]، وهكذا تظهر قيمة نظرية الاختيار العقلاني في معالجة حركة المعطلين، وفي هذا الصدد يجب التنويه بأنها حركات تمثل إلى حد بعيد مختبرا مصغرا لفحص العدة المفهومية والمنهجية لنظرية الاختيار العقلاني في نسختها الألسونية[3].

وفي السياق نفسه، يقول عبد الرحمان رشيق: "إن السؤال الذي نطرحه على أنفسنا مرتبط باستمرارية وتكرار العمل الجماعي لحركة العاصمة في الفضاء العمومي، لم يكن اهتمامنا الأولي هو اختبار أو التحقق من صحة أي فرضية نظرية. إن نهجنا التجريبي هو الذي سمح لنا باستخدام النماذج والنظريات المختلفة المتعلقة بالاختيار العقلاني في تفسير النجاح، يعد الاختيار العقلاني لتحليل الحالة المدروسة مرحلة ذات صلة في نهج العمل الجماعي. لكن يجب دمج هذا النموذج في سياق سياسي واجتماعي واقتصادي يشكل الإطار الهيكلي للنشاط الاحتجاجي. وبالتالي، يمكن

[1] رشيق، الحركات الاحتجاجية من التمرد إلى التظاهر، مرجع سابق، ص 55.

[2] Rachik, Abderrahmane: Nouveaux mouvement sociaux et protestation au Maroc, P19

[3] نعيمي، محمد (2020): محدودية نظرية الاختيار العقلاني في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: حالتا حركة 20 فبراير" وحراك الريف في المغرب، مجلة عمران، مجلد 8، عدد 31، ص98.

للفرص السياسية على المستوى المحلي والوطني وحتى الدولي أن تعرقل أو تشجع على تشكيل العمل الجماعي وتنميته على المستويين الكلي والجزئي"[1].

لقد اتخذت حركة المعطلين مدينة الرباط فضاء لاحتجاجاتها نظرا لما يميزها من تواجد الإدارات والمؤسسات التمثيلية لكونها العاصمة الإدارية للدولة، وهذا ما يؤكد أهمية العاصمة في إنماء الاحتجاجات، بحكم مجموعة من التحولات التي تساهم في ذلك، فحسب بن أحمد حوكا فقد "أسهم التمدين والتصنيع والتعليم ووسائل الاتصال الحديثة في صعود نجم الحداثة الفردية في أوساط مهمة من المجتمع الحضري العربي. وبالرغم من وجود ردود فعل أصولية مقاومة لهذه العوامل وانخراط الدولة في التمسك بالأبوية الجديدة والسياسات التقليدانية، وفي ظل هذه التحولات، أدت العواصم السياسة دورا بالغ الأهمية على مستوى تدويل الحركات الاجتماعية والديناميات السياسية الجديدة المطالبة بإعمال مبدأ العمومية والتداول في شؤون الحكم"[2].

رابعا: محاولة رشيق لفهم الحركات الاجتماعية بالمغرب بين كارل ماركس وألان تورين

يعد تصنيف الحركات الاجتماعية إلى حركات اجتماعية كلاسيكية وحركات اجتماعية جديدة من بين التصنيفات الرائجة بين المنظرين للحركات الاجتماعية، وينطلق هذا التصنيف من الأسس المادية والطبقية لدى كارل ماركس، والبعد الثقافي والرمزي لدى ألان تورين، ولقد حاول رشيق دراسة الحركات الاجتماعية بالمغرب وفق هذا التصنيف.

في دراسة الحركات الاجتماعية الكلاسيكية:

قدم رشيق حركات اجتماعية وحاول تحليلها وفق مقترب ماركسي، وهذه الحركات تضم الإضرابات كأحد الأسس المتينة لفرز تقاطعات بين سياقات زمنية منفصلة لدى الباحث، والمتمثلة في سياق الانغلاق والعنف، وسياق الانفتاح والسلمية، هذا السياق الذي ظهرت فيه أشكال من الاحتجاجات لدى الطبقة "الشغيلة"، والتي قادها العمال على شكل إضرابات، بالرغم من غياب قانون تنظيمي ينظم هذا الحق. إلا أن هذه الحركات الاحتجاجية التي تقودها الطبقة الشغيلة لها صيت في الحقل السياسي المغربي، ولقد عمل الباحث على معالجتها وتناولها بتوظيف نظريات كارل ماركس كإطار نظري يصلح لذلك.

كما وظف رشيق التنظير الماركسي في تحليله لمجموعة من المطالب التي طرحتها حركات اجتماعية ضد "الحكرة"، نظرا لما نتج عن الحرمان النسبي. وقد انبثقت هذه الحركات بمدن كبرى

[1] Rachik, Abderrahmane (2016): Choix rationnel, frustration et protestation social le cas des diplômés chômeurs au Maroc, Revue européenne des sciences sociales.

[2] حوكا، الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 38.

ومدن متوسطة وصغرى والقرى، فانطلقت هذه الاحتجاجات من مطالب اجتماعية تتعلق بالسكن، والشغل، والصحة، والانتماء الترابي، والغلاء المعيشي وغلاء فواتير الماء والكهرباء، وساهمت في ظهور تنسيقيات ضد غلاء المعيشة في مختلف المدن والقرى المغربية، وهكذا انصب عمل الباحث على دراسة هذه الحركات، وتحديد عواملها وأسبابها التي جعلها محل التفسير "الحرمان النسبي" والإحباط.

في دراسة الحركات الاجتماعية الجديدة:

حاول عبد الرحمان رشيق إزالة اللثام عن حركات اجتماعية جديدة منبثقة في الفضاء العمومي المغربي مثل الحركة النسائية وحركة المثليين والحركة الثقافية الأمازيغية، ولقد وضع إطارا تمييزيا بين الحركات الاجتماعية والحركات الاجتماعية الجديدة، استنادا إلى ما ذهب إليه ألان تورين، ولقد ساهمت مجموعة من التحولات في بروز الحركات الاجتماعية الجديدة بالمغرب، هذه الحركات التي ارتبط ظهورها حسب عبد الرحمان رشيق بسياقات الانفتاح الذي عرفته فترة التسعينيات، ويرى ألان تورين على أن "الحركات الاجتماعية الجديدة لا تنطلق من مبدأ تغيير الأوضاع والعلاقات الاقتصادية، بل تدافع عن حرية كل فرد ومسؤوليته، وحيدًا كان أو ضمن جماعة، ضد منطق لا شخصي هو منطق الربح والمنافسة، وأيضا، ضد نظام قائم يقرر ما هو سوي أو شاذ، محلل أو محرم"[1]. ولقد قدم الباحث مجموعة من البراديكمات في هذا الباب".

يعد التقرير الذي أعده رشيق سنة 2009 حول الحركات الاجتماعية الجديدة بمثابة مدخل تمهيدي لتسليط الضوء على مجموعة من الحركات الاجتماعية الجديدة، ويمكن هذا التقرير أيضا من فهم احتجاجات الربيع العربي والتحولات التي عرفها الفعل الاحتجاجي بالمغرب عودة إلى التفسيرات والتحليلات التي قدمها الباحث للحركات الاجتماعية الجديدة. وقد توفق الأستاذ رشيق في عرض نماذج من هذه الحركات، ولاسيما تلك التي كانت منبوذة في الفضاء العمومي الموضعي، واكتفت بالظهور في الفضاء الافتراضي نظرا لما يتعرض له نشطاء هذه الحركة من منع وتضييق، وقدم معلومات جديرة ومفيدة حول حركة "كيفكيف" kifkif كحركة تدافع عن المثلية الجنسية[2].

ويرتبط عدم بروز هذه الحركات في الشارع العام بالحدود التي تعد ككيانات إدراكية ومجالية، ومفهوم الحدود كظاهرة اجتماعية تتجاوز الدلالة المجالية لتغطي المظاهر الاجتماعية، وحينما نمعن في طبيعة الحدود الاجتماعية القائمة بين الأفراد، فإنها تبدو واضحة عند المجموعات المغلقة التي

[1] تورين، آلان (2011): براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ط1، بيروت: ترجمة: جورج سليمان، ط1، لبيروت: المنظمة العربية للترجمة، ص265.

[2] Rachik, Abderrahmane, Nouveaux mouvement sociaux et protestation au Maroc, P41.

تواجه إقصاء اجتماعيا أو وصما.[1] إن محاولة هذه الحركات البروز في المجال العام وتجاوز تلك الحدود الاجتماعية، ساهمت فيه مجموعة من التحولات والتغييرات التي نفسها أدت إلى تراجع نسب الانتفاضات والاحتجاجات العنيفة.

خامسا: مساءلة مجتمع الحركات الاجتماعية لدى رشيق

لقد توصل عبد الرحمان رشيق إلى استنتاجات مهمة في تفكيكه للظاهرة الاحتجاجية بالمغرب، وجعلها محل التحليل والتفسير والتفكيك، وذلك بمتابعة تطورها وتحولها وتغييرها بنيويا ووظيفيا، انطلاقا من الفاعلين وفضاءات ممارساتها ثم مطالبها ذات العلاقة بأشكال مختلفة انطلقت من الاحتجاج السياسي إلى الاحتجاج الحقوقي ثم إلى الاحتجاج على السياسات العمومية.

مواكبة الاحتجاج باستنطاق المقاربة الأمنية والمقاربة القانونية:

لم يستثن رشيق في تناوله للحركات الاجتماعية المقاربة الأمنية والمقاربة القانونية، بمحاولته الوقوف عند التحولات التي عرفتها هذه المقاربات وبعض الإشكالات التي تواجهها.

- **المقاربة الأمنية:**

عرفت المقاربة الأمنية في تدبير الاحتجاجات نفس دينامية التطور الذي شهده الفعل الاحتجاجي بانتقاله من طابع التمرد إلى التظاهر كاحتجاج منظم. لقد وظفت المقاربة الأمنية بشكل مختلف حسب سياق الصراع وسياق السلمية، فاتخذت في السياق الأول طابع العنف، وصعود العنف، والعنف المضاد. واتسمت هذه المقاربة بالبعد اللاعقلاني، ويعتبر استعمال القوة هاجسا لابد منه، غير أن وضعيته في فترات السبعينيات حتى حدود التسعينيات تميزت بالعنف والصراع بين الدولة والمجتمع، أما في السياق الثاني والمتمثل في فترة التسعينيات إلى الآن عرف الفعل الاحتجاجي تحولا بارزا في أشكاله، بحكم تحول علاقة الدولة بالمجتمع، وتراجع حدة العنف والانتفاض، وسادت في هذه الفترة مقاربة عقلانية في تدبير الدولة للحركات الاحتجاجية بمحاولة تحقيق التوافق بين الحقوق والحريات والحفاظ على النظام العام، وذلك بالتحول في طرق وأساليب تدبير الدولة للاحتجاج وتبنيها لسلوك الحوار مع المحتجين. وفي هذا السياق، يقول الباحث: "أظهرت الدولة منذ بداية الألفية الثالثة إرادة حازمة لمواجهة جميع الفاعلين الذين يسعون إلى احتلال الشارع بدون ترخيص مسبق، وهو موقف تميز بسلسلة من ضروب العنف القمعي والاعتقالات. نظمت النقابات التعليمية الثلاث الجامعة

[1] الخطابي، ص183.

الوطنية للتعليم، والنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفدرالية الوطنية للتعليم، إضرابا ووقفة أمام مقر وزارة المالية، انتهى بتدخل عنيف لقوات الأمن"[1].

كما قدم الباحث مجموعة من المعطيات الكمية كدلالة على التغيير الحاصل في السلطة، وتهم هذه المعطيات نسب منع الحركات الاحتجاجية وقمعها، وتوصل الباحث إلى نقطة أساسية تكمن في التراجع على مستوى العنف والعنف المضاد في الفضاء العمومي المغربي، تزامنا مع بروز حركات اجتماعية منظمة بشكل عقلاني، والتي ساهمت تحولات سياسية واجتماعية في بروزها، وهذا ما يدل حسب الباحث أن السلطات تجاوزت مقاربة العنف إلى حد ما، فالهاجس الأمني لازال مهيمنا في تعامل السلطة مع الاحتجاجات خاصة تلك التي تأتي ضمن استراتيجية احتلال الشارع العام وهذا يترجمه التردد الذي يطبع سلوك السلطة في التعامل مع بعض التظاهرات الاحتجاجية[2].

وقد حاول الباحث المقارنة بين فترة الانتفاضات والتمردات وما تتميز به من عنف، والفترة التي عرفت عقلنة الفعل الاحتجاجي وما رافقه من تراجع العنف وعقلنة التدبير الأمني للاحتجاجات، فكانت فترة الانتفاضات الأولى ترسخ في التمثلات الاجتماعية، حينما اختزلت كيف تعاملت السلطة مع انتفاضات 81 و84، ولم يكن بإمكان المحتجين على ارتفاع ثمن فاتورة الماء والكهرباء ليخرجوا إلى الشارع وهم رافعين الراية الوطنية وصورة الملك، لكن الخوف من رد فعل السلطة العنيف بدأ يتقلص منذ منتصف التسعينيات، والاحتجاج لم يعد يعني العنف، فعندما يتظاهر هؤلاء المتضررون بشكل عفوي، فإنهم أيضا يتوفرون على استراتيجية، حيث نلاحظ عند هذا النوع من الاحتجاج حضورا مهما للنساء والأطفال، في حين أن الطابع الذكوري هو الذي ساد خلال الانتفاضات العنيفة السابقة، كذلك رفع العلم الوطني وصور الملك يميز هذه الاحتجاجات العفوية عن التمردات العنيفة[3].

- **الإشكاليات القانونية:**

استطاع رشيق تناول الاحتجاج المغربي على مستويات عدة وطرح عدة إشكاليات، ولم يستثن الإشكالات القانونية بتتبع مسار نفاذ القانون، والإشكالات التي يطرحها ظهير 1958 أمام ممارسة الأشكال الاحتجاجية في الشارع العام، وفي هذا السياق رصد الباحث اختلافات شهدتها الوقفة كشكل احتجاجي لم ينص عليه قانون المظاهرات العمومية، وما عرفته الوقفة كشكل احتجاجي ظل محل

[1] رشيق، عبد الرحمان: الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، ص28.

[2] رشيق، عبد الرحمان (2003): حاورته لطيفة بوسعدن، رغم تبنيها سلوك الحوار، لازال الهاجس الأمني حاضرا في تعامل الدولة مع الاحتجاجات، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 19-20 ربيع وصيف، ص34.

[3] المرجع نفسه، ص34.

تأويل القضاء الذي صنفها ضمن التجمع والتظاهر، بصدور أحكام قضائية حرصت على ممارسة حرية الاحتجاج.

- **الحركات الاجتماعية البيئية لم تصعد بعد:**

لا تعني التراكمية التي حققتها الحركات الاجتماعية في موضوعات عدة والدفاع عن مطالب في شتى المجالات، وبمساهمة التحول التكنولوجي والتقني في احتلال الفضاء العمومي، أنها استطاعت اقتحام أغلب القضايا، ويبقى بروز حركات اجتماعية إيكولوجية تعنى بقضايا البيئة حسب عبد الرحمان رشيق ضعيفا، هكذا قدم الباحث تقييما في هذا الشأن، ووقف عند الحدود الموضوعاتية للحركات الاجتماعية بالمغرب، التي لم تستطع بعد إفراز حركات اجتماعية تتبنى مطالبا تدافع عن قضايا البيئة والإشكالات التي تطرحها، رغم ما عرفه الفضاء العمومي المغربي من وقائع أثارت احتجاجات وردود فعل كبيرة في فترة ما بعد 2011، وبلورة مجموعة من المفاهيم في الحقل السياسي والمشهد السياسي اليومي، وتعالي الأصوات من أجل احترام حقوق الإنسان وتحقيق الأمن.

وبالتالي، تعتبر هذه الموضوعات بمثابة مباحث كبرى يعتبر الحفاظ على البيئة أهم جزئيتها، غير أن قضية استيراد النفايات من إيطاليا للتخلص منها في المغرب، أعادت إلى الواجهة قضية الحفاظ على البيئة، لكن هذا لا يدل على تشكل وتكوين حركات اجتماعية، رغم وجود جمعيات وبعض الأحزاب التي تدافع عن البيئة أو أنها جعلت من البعد الإيكولوجي أحد أهدافها الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

ولقد عبر رشيق عن هذا بقوله: "رغم التحول العميق في طبيعة الاحتجاج وأشكاله، مازلنا نعيش مرحلة الاحتجاج الكمي، ولم ننتقل بعد إلى الاحتجاج النوعي. يكشف الواقع أن الجمعيات التي ترفع شعارات البيئة مازالت في بدايتها، بل ضعيفة جدا. أعتقد أن ظهور جمعيات من هذا القبيل سيرتبط بالحدة التي سيفرضها التحول المناخي، حيث مازال المغاربة في مأمن من الكوارث البيئية التي تشهدها مناطق أخرى من العالم، وهناك بعض الحالات التي تحرك الشارع المغربي، مثل حادثة استيراد النفايات من إيطاليا التي شهدت سجالا واسعا وقويا، لكن الأمر لا يرقى إلى وعي مجتمعي شامل بالمسألة البيئية[1].

وهذا ما يدل على أن رشيق مزج في اهتمامه بدراسة مجتمع الحركات الاجتماعية بالمغرب بين المقاربة الكمية والمقاربة النوعية، في تتبع مسار الحركات الاحتجاجية وتطورها، كما توصل الباحث إلى أن نسب الحركات الاحتجاجية بالمغرب عرفت تراجعا في فترة ما بعد 2011 لمجموعة

[1] رشيق، عبد الرحمان (2017): (حوار) 6 مطالب كبرى تخرج المغاربة للاحتجاج، جريدة أخبار اليوم ، العدد 2186 .2017/01/13

من الأسباب، تتجلى في نفاذ القانون وفي قمعها، وتزايد حدة الاعتقالات، وبالتالي، يمكن ملامسة أن الفعل الاحتجاجي بالمغرب لا يسير في خط مستقيم تصاعدي، بل في منحى يعرف منعرجات ويشق أحيانا طريق الترافع، وأحيانا أخرى يشق طريق التراجع، وهذا ما يلاحظ في ما عرفه الفضاء العمومي المغربي من احتجاجات تصاعدت في مناطق كان لها حضور قوي في جغرافية الاحتجاج بالمغرب، ويتعلق الأمر بمنطقة الريف ونخص بالذكر هنا منطقة الحسيمة.

سادسا: تتبع رشيق حركة 20 فبراير واحتجاجات ما بعدها

تشكلت حركة 20 فبراير في خضم سياق إقليمي تميز بانتفاضات واحتجاجات، وبروز ثورات أدت إلى سقوط أنظمة عتيقة في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، هذه المرحلة التي عرفت إنماء الوعي السياسي لدى المغاربة وبروز مفاهيم سياسية عديدة، تزامنت مع تعديل الدستور 2011، وتلطيف استجابة الدولة لهذه الحركة مراعاة لمقادير السياق وإرهاصاته وحمولته الانتفاضية بوجود سواعد الاحتجاج، التي لم تنفصل عن استشكال مرتبط بالعامل الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي، لقد توصل رشيق إلى تدارس حركة 20 فبراير ومحاولة اختبارها على مقياس كونها حركة اجتماعية أم لا؟ وهل تستجيب لتعريف حسب ألان تورين للحركات الاجتماعية.[1] ولقد تضمن تقرير أعده رشيق في سنة 2009 ملامح استشرافية للحركات الاجتماعية، تشير إلى بروز احتجاجات في المستقبل، علما أن صدور هذا التقرير سبق بروز حركة 20 فبراير بسنتين، وتأتي سنة 2011 لتبرز التطور الحقيقي الذي حدث على مستويات شكل الحركات الاحتجاجية ومضمونها ومجالها، بالنظر إلى الدلالات التي أضافتها حركة 20 فبراير على قوة الشارع الناعمة بعيدا عن المعارضة التقليدية[2].

كما درس رشيق حركة 20 فبراير، وفي هذا الصدد يقول: "كانت المظاهرات الحاشدة خلال "الربيع العربي" في عام 2011 جزءا من تقليد الاحتجاج السلمي، وكان العمل الجماعي الأسبوعي لحركة 20 فبراير في المغرب طوال عام 2011 نتاج مسيرة طويلة من الاحتجاج الاجتماعي، ونجح الفاعلون الحاشدون في الجمع بين عدة اتجاهات سياسية غير متجانسة من أجل شجب النظام الاجتماعي السياسي القائم، وعلى الرغم من التدخل القمعي للشرطة في بعض الأحيان، لم تتحول هذه المظاهرات إلى أعمال شغب"[3].

[1] رشيق، عبد الرحمان (2019): حركة 20 فبراير: تتويج للاحتجاجات في المغرب، مؤلف جماعي: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ص 145 وما بعدها.

[2] زين الدين، الحبيب أستاتي: الممارسة الاحتجاجية بالمغرب دينامية الصراع والتحول، ص 148.

[3] Rachik, Abderrahmane (2016): la société contre l'état mouvement sociaux et stratégie de la rue au Maroc, Edition la croisée des chemins, P216.

وقدم أيضا معطيات أساسية بتحليل كمي ونوعي، ارتباطا بالتحولات السياسي والسياق وذلك في ظل العملية السياسية وما وفرته بوصول الإسلاميين إلى المعارضة، وما عرفته السنوات الموالية لحركة 20 فبراير من مسألة نفاذ القانون وتطبيقه، وحدوث تغييرات مهمة في مجال التشغيل، بصدور مرسوم من قبل رئيس الحكومة حول إلغاء التوظيف المباشر.

خلص الباحث إلى أن هذه المرحلة عرفت تراجعا في نسبة الاحتجاجات مقارنة بالسنوات السابقة، وقدم تفسيرات في هذا الصدد يرجعها إلى نفاذ القانون والمقاربة الأمنية، وقمع المظاهرات غير المرخص لها.

التحولات التكنولوجية وبروز الفيسبوكيين في حركة 20 فبراير وحركة المقاطعة:

انتبه الباحث إلى التحولات التي عرفها فضاء ممارسة الاحتجاجات وعلاقتها بشبكة الإنترنت، حيث تناول الثورة التكنولوجية وأهميتها في الحقل الاحتجاجي بالمغرب ودورها في انبثاق حركة 20 فبراير التي تمخضت انطلاقا من التعبئة على وسائل التواصل الاجتماعي، فهكذا شكلت هذه الوسائط الافتراضية فضاء للحركة، وقد أطلق الباحث على الشباب الناشط في إطار هذه الحركة اسم الفيسبوكيين نسبة إلى الفيسبوك كفضاء للترويج لهذه الحركة وتنوير الرأي العام، كأهم خصائص هذه الحركة ومحدداتها، وذلك عبر تحديد تشكلها وبنائها الداخلي ثم علاقتها بالمحيط والسياق، وترتبط هذه الحركات بالتحولات التكنولوجية بمساهمة وسائل التواصل الاجتماعي في التعبئة لهذا الحراك وخلق فضاءات للتواصل والحوار بين الشباب.

وقد اتضحت أكثر وظيفة الفضاء الافتراضي بالمغرب من خلال نموذج حركة المقاطعة وما أنتجته من تعبئة افتراضية استطاعت بواسطتها التأثير على الواقع، بإثارة جدل ونقاش حول قضايا ترتبط بتقنين السوق ومجال المنافسة، مما أكد أن هذا الفضاء فضاء لا يجب الاستهانة من قيمته ومكانته في تكوين الاحتجاج الافتراضي، والتي تكون نتائجه ملفتة للنظر في الفضاء العمومي، وتكون حصيلته ومخرجاته ذات تأثير ملحوظ.

ممارسة الحركات الاحتجاجية ما بعد حركة 20 فبراير:

أشار رشيق إلى مسألة أساسية شهدتها الممارسة الاحتجاجية في السنوات التي أعقبت حركة 20 فبراير، ويتعلق الأمر بتراجع معدل الاحتجاجات في سنة 2014 بأكثر من 40 بالمائة، حسب بيانات رسمية لوزارة الداخلية، وذلك بمعدل 31 نشاطا احتجاجيا في اليوم عام 2014، مقارنة ب 52 نشاطا احتجاجيا في اليوم عام 2013. ويرى الباحث أن هذا التراجع قد تفسره مجموعة من العوامل، وأن الأمر بالغ الحساسية، وهذا ما عبر عنه بقوله: "فبعد فترة من التسامح تجاه حركات الاحتجاج، المرتبطة ب "الربيع العربي" في عام 2011، كان موقف الدولة تجاه البلدان النامية على

وشك التغيير، تسعى الحكومة الجديدة آنذاك التي أفرزتها انتخابات 2012، إلى إظهار قوتها القمعية وقدرتها على الحفاظ على النظام، والعودة الشرعية للنظام في مواجهة الإخلال بالنظام العام التي عرفتها مجموعة من الدول"[1]. تناول الباحث هذه المرحلة باستنتاجه مجموعة من الإشكالات والخصوصيات التي ترجع إلى الفعل الاحتجاجي المغربي وما ميزها عن غيرها، والتي اتخذت الإصلاح كركيزة أولية لاحتواء موجة الربيع العربي. وشهدت هذه الفترة صعود مجموعة من الحركات الاحتجاجية كحراك جرادة، وحراك الريف، وحركة المقاطعة.

الخاتمة:

تأسيسا على ما تقدم، يمكن القول بأن عبد الرحمان رشيق يعتبر أحد أهم المساهمين الأساسيين في الحقل العلمي للحركات الاجتماعية بالمغرب، بمواكبته لمسار تطور الاحتجاج سلوكا وفعلا، وبتوظيف مقاربة كمية وكيفية، بالرغم مما تقدم من محاور حول إسهامات رشيق في بناء سوسيولوجيا الحركة الاجتماعية بالمغرب، فهذا الإسهام يدخل في عملية تكاملية بنائية مع مجموعة من الباحثين اللذين ساهموا في إرساء دعائم هذا الموضوع والتأسيس له، وجعلوه مادة للبحث بإنتاج أطروحات الدكتوراه وأبحاث أكاديمية ساهمت في هندسة حقل معرفي مستقل بما حققته من تراكمية ملحوظة في العقود الأخيرة التي ساهمت في ميلاد جيل من الباحثين في مختلف الحقول المعرفية، وهذا ما يحيل إلى أن بناء سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية بالمغرب مازال في إطار عملية تشكل وتكوين في ظل عملية توليفية وتكاملية بين أبحاث وإسهامات، وضعت بصمات في هذا الموضوع. خصوصا بعد الاهتمام الذي ناله هذا الموضوع في مشاريع وأبحاث أكاديمية بالمغرب.

قائمة المصادر والمراجع:

- بيشو، سيسيل؛ فيليول، أوليفيه؛ ماتيو، ليليان (2017): قاموس الحركات الاجتماعية، ترجمة: عمر الشافعي، الطبعة الأولى، مبادرة الإصلاح العربي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات.
- تورين، آلان (1997): نقد الحداثة، ترجمة: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة.
- تورين، آلان (2011): براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، الطبعة الأولى بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- حوكا، بن أحمد (2017): الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي: العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي، مجلة المستقبل العربي، المجلد 39، العدد 458 أبريل.

[1] Rachik, Choix rationnel frustration et protestation social, p.212.

- الخطابي، أحمد (2021): نظرية المجال عند جورج زيمل المجال بوصفه شرطا قبليا للبناء وإعادة البناء الاجتماعي، مجلة عمران العدد 9/35.
- خمليش، عزيز (2005): الانتفاضات الحضرية بالمغرب دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، ط1، أفريقيا الشرق.
- رشيق، عبد الرحمان (2003): حاورته لطيفة بوسعدن، رغم تبنيها سلوك الحوار، لازال الهاجس الأمني حاضرا في تعامل الدولة مع الاحتجاجات، مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 19-20 ربيع وصيف.
- رشيق، عبد الرحمان (2014): الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، ترجمة: الحسين سحبان، ط1، منتدى بدائل المغرب.
- رشيق، عبد الرحمان (2016): السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، مجلة عمران، العدد 5/18.
- رشيق، عبد الرحمان (2017): 6 مطالب كبرى تخرج المغاربة للاحتجاج، جريدة أخبار اليوم، حوار العدد 2186 2017/01/13.
- رشيق، عبد الرحمان (2018): الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية، مجلة عمران، العدد 7/26.
- رشيق، عبد الرحمان (2019): حركة 20 فبراير: تتويج للاحتجاجات في المغرب، مؤلف جماعي: 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- رشيق، عبد الرحمان (2021): المجتمع ضد الدولة الحركات الاجتماعية واستراتيجية الشارع بالمغرب، ترجمة: عز الدين العلام، منشورات ملتقى الطرق.
- زين الدين، الحبيب أستاتي (2017): الممارسة الاحتجاجية بالمغرب دينامية الصراع والتحول، مجلة عمران العدد 5/19.
- نعيمي، محمد (2020): محدودية نظرية الاختيار العقلاني في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: حالتا حركة "20 فبراير" وحراك الريف في المغرب، مجلة عمران، العدد 8/31.
- Rachik, Abderrahman (1995): «Ville et pouvoirs au Maroc», Editions Afrique-Orient Casablanca.

- Rachik, Abderrahmane (2016): Choix rationnel, frustration et protestation social le cas des diplômés chômeurs au Maroc, Revue européenne des sciences sociales.
- Rachik, Abderrahmane (2016): la société contre l'état mouvement sociaux et stratégie de la rue au Maroc, Edition la croisée des chemins.
- Rachik, Abderrahmane (2010): Nouveaux mouvement sociaux et protestation au Maroc, Rapport financé par l'institut royal des études stratégique (IRES à Rabat), AVRIL.